

بشير عبد الفتاح*

بين يناير ٢٠١٣ ويوليو ٢٠١١..

جيش مصر في قلب العاصفة

ترکز هذه الورقة بدايةً على صعود دور الجيش في الحياة السياسية المصرية بعد ثورة يناير ابتداءً من خروجه على رئيس محسوب عليه، وتوليه مهام إدارة المرحلة الانتقالية من خلال الإشراف على الاستفتاء الشعبي لتعديل الدستور، والانتخابات البرلمانية، والرئاسية. كما ترصد تراجع هذا الدور بعد وصول مرسي إلى الحكم إثر ما يسميه الباحث "النقطة النوعية" التي تمثلت بإبعاد المشير طنطاوي والفريق سامي عنان وأعضاء آخرين في المجلس العسكري عن المشهد السياسي.

ينتقل الباحث بعد ذلك ليستعرض - ضمن إطار نظري - علاقة الجيش بالديمقراطية، ويقدم نماذج عن تدخلاتها في الحياة السياسية ليقارنها بما جرى في مصر. يتطرق الباحث أخيراً إلى دعوة الفريق السياسي وطلب التفويض، وما تبعها من تداعيات وضعت طرفي الأزمة في مصر على حافة الهاوية.

* رئيس تحرير مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام.

الرئيس مرسي أنه بذلك قد بدأ أولى خطواته على طريق إبعاد الجيش عن السياسة، بالتواقي مع تبديد شطّر هائلٍ من الحساسية المفرطة لدى قيادات الجيش في ما يخص العلاقة بين القائد العام للقوات المسلحة وقائدها الأعلى ذي الخلفية المدنية.

وجاءت أحداث الثلاثين من يونيو الماضي لتعيد القوات المسلحة إلى قلب المشهد السياسي مرةً أخرى. فما كادت الملايين تحتشد بأغلبية ميادين مصر، معبرةً عن استيائها من أداء الرئيس مرسي، مطالبةً بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، حتى هرعت القيادة العامة للجيش إلى نصرتها بإطاحة الرئيس مرسي يوم الثالث من يوليو بعد أن رفض قبول العروض والمبادرات كلّها ودعوة القوى الوطنية إلى وضع خريطة طريق للمرحلة الانتقالية الثانية، في إجراء اعتبره مؤيدون لهذه الخطوة ثورةً جديدةً أو ثورةً تصحيحةً لمسار ثورة يناير، فيما ارتأه معارضون انقلاباً عسكرياً.

منذ اندلاع ثورة يناير ٢٠١١، حتى هذا اليوم، بدا جلياً صعود دور الجيش المصري في العملية السياسية، بدءاً من إطاحة الرئيس مبارك في ١١/٣/٢٠١١ خروج للجيش المصري على رئيسٍ كان يفترض أنه محسوب عليه في نهاية المطاف، وصولاً إلى الإشراف على انتخابات برلمانية ورئاسية واستفتاء شعبي متعلق بتعديلات دستورية

٢٢

لقد حرصت قيادات الجيش على النأي بنفسها عن التورط في أي نشاط سياسي حتى تدحض أن تُتهم بالتورط في انقلاب عسكري. وفي أول ظهور له منذ إعلانه خريطة المستقبل السياسي، أكد الفريق أول عبد الفتاح السيسي، القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع، في كلمة وجهها إلى الشعب المصري، أمام حشد من ضباطه بمسرح الجلاء، وحدة القوات المسلحة واتفاق جميع قياداتها على ضرورة ما جرى يوم الثالث من يوليو.

وتوجّياً لنفي صفة الانقلاب عما جرى، أكد السيسي أن القوات المسلحة بكل أفرادها وقياداتها لم تتدخل إلا استجابةً لنداء الشعب دونما طمع في السلطة، وأنها استنفت النصائح للرئيس السابق ومطالبتها إياه بأن يبادر إلى إجراء استفتاء شعبي لكنه لم يُرضي إلى ذلك، وأنها اختارت،

البحث وفي أروقة الحوار والتفكير، في ما يتصل بمستقبل مصر وثورتها وتجربتها الوليدة في التحول تجاه الدولة المدنية الديمقراطية، برأسها أطلت قضية قلّما حظيت في ما مضى بنصيب وافر من الاهتمام الجاد والدراسة التحليلية المعمقة، وهي قضية متصلة بدور الجيش المصري في مصر الجديدة وعلاقته بالسلطة المنتخبة. وهذا الأمر يوصف، في العلوم السياسية، بـ"العلاقات المدنية العسكرية".

ويهدف هذا الفرع من المعرفة السياسية الذي لم يتبلور بطريقية منهجية وعلمية واضحة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، إلى التوصل إلى صيغة متوازنة في أدوار كلّ من القوات المسلحة من جانب، وال منتخب والسلطة السياسية المدنية من جانب آخر، من شأنها أن تضمن توفير الظروف التي تتيح للأولى الاضطلاع بالدور الداعي المنوط بها على الوجه الأكمل، بحيث تكون مؤسسة عسكرية محترفةً ومهنيةً ومتماضكةً، مع خضوع أنشطتها المالية لرقابة السلطة المدنية المنتخبة، على نحوٍ يهيئ المناخ لتسريح دعائم الدولة المدنية الديمقراطية التي تكون فيها السيادة للقانون والدستور، بالنسبة إلى الأفراد كافةً والمؤسسات كلها بغير استثناء.

الجيش في زمن الثورة

منذ اندلاع ثورة يناير ٢٠١١، حتى هذا اليوم، بدا جلياً صعود دور الجيش المصري في العملية السياسية، بدءاً من إطاحة الرئيس الأسبق مبارك في ١١/٣/٢٠١١ خروج للجيش على رئيسٍ كان يفترض أنه محسوب عليه في نهاية المطاف، وصولاً إلى الإشراف على انتخابات برلمانية ورئاسية واستفتاء شعبي متعلق بتعديلات دستورية، لتوّل الأمور في النهاية إلى انتخاب أول رئيس مدني في تاريخ البلاد الحديث، وفك الارتباط المزمن بين مؤسسة الرئاسة والجيش بعد تزاوج بلغ نحو ستة عقود اعتماد المصريون خلالها، بموجب الأعراف والتقاليد فقط، أن يكون الرئيس من المؤسسة العسكرية في غياب أي آلية ديمقراطية حقيقة لتداول السلطة.

وفي أغسطس ٢٠١٢، بدأت المؤسسة العسكرية تتلقى أول أصوات تلك النقلة النوعية عبر حزمة القرارات التي أصدرها الرئيس مرسي وأطاح خلالها القائد العام للقوات المسلحة المشير طنطاوي ووزير الدفاع، والفريق سامي عنان رئيس الأركان، وعدداً آخر من أعضاء المجلس العسكري الذي اختار أصغر أعضائه سنّاً، وهو الفريق عبد الفتاح السيسي ليكون خلفاً للمشير طنطاوي برتبة فريق أول. وربما ظنّ

المصري، ثم انشغال القوى المدنية بالخلاف المتعلق بنصوص دستورية أخرى، مثل وضع الشريعة في الدستور وصلاحيات رئيس الجمهورية وغير ذلك.

وعلى الرغم من أن الجيش طوال حكم الرؤساء السابقين من ذوي الخلفيات العسكرية؛ من أمثال عبد الناصر، والسدات، ومبarak، كان يحظى بهذه الاستقلالية، فإنها لم تكن مقتنةً، بل إنها لم تكن تستند إلى العرف والتقاليد التي لم يكن يجرؤ أي شخص على الخوض فيها، بما في ذلك مسألة الاقتصاد العسكري الذي تبناه الآراء والتقارير بشأن تقدير ميزانيته، بل إن الجيش حسم هذه المسألة عادًّا الاقتراب منها من قبيل المحرمات.

”
يُجْنِحُ مُحَلِّلُونْ سِيَاسِيُّونْ مِنْ الْعَرَبْ وَالْأَجَانِبِ إِلَى
النَّظَرِ إِلَى أَنْ مَا جَرِيَ فِي التَّالِثِ مِنْ يُولِيُو هُوَ انْقَلَابٌ
عَسْكَرِيٌّ، مَادَامَ الْجَيْشَ قَدْ أَطَّا رَئِيسَ مَدْنِيَا مُنْتَخَبًا
وَانْحَازَ إِلَى تِيَارٍ سِيَاسِيٍّ بِعِينِهِ مُنَاهِضٍ لِلرَّئِيسِ
الْمُنْتَخَبِ، فِي حِينَ أَنَّهُ تَجَاهَلَ تِيَارًا آخَرَ مُؤَيَّدًا لَهُ“
“

وربما كان وجود الجيش في مشهد الثالث من يوليو كفيلًا بإغراء مراقبين كثُرًا داخل البلاد وخارجها، بالتساؤل: أكان انحياز القوات المسلحة إلى الانتفاضة الشعبية التي فجرّتها حركة تمرد وغيرها من الحركات والمنظمات المناهضة للرئيس مرسى يوم ٣٠ يونيو، وعزلها الدكتور مرسى من منصبه، وقد كان رئيسًا للجمهورية، وتولية رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا مُوقّتًا للجمهورية، وإعلان خريطة طريق واضحة الملام تضمن تعديل الدستور، وإجراء انتخابات برلمانية وأخرى رئاسية في مددٍ زمني لا يتجاوز ثمانية أشهر، ثورةً أم انقلابًا عسكريًّا مكتملًّا الأركان؟

يُجْنِحُ مُحَلِّلُونْ سِيَاسِيُّونْ مِنْ الْعَرَبْ وَالْأَجَانِبِ إِلَى النَّظَرِ إِلَى أَنْ مَا جَرِيَ فِي التَّالِثِ مِنْ يُولِيُو هُوَ انْقَلَابٌ عَسْكَرِيٌّ، مَادَامَ الْجَيْشَ قَدْ أَطَّا رَئِيسَ مَدْنِيَا مُنْتَخَبًا مُنَاهِضٍ لِلرَّئِيسِ الْمُنْتَخَبِ، فِي حِينَ أَنَّهُ تَجَاهَلَ تِيَارًا آخَرَ مُؤَيَّدًا لَهُ، فَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي يَدْحُضُ الْادْعَاءَ أَنَّهُ جَاءَ انْحِيَاً إِلَى الإِرَادَةِ الشَّعْبِيَّةِ، وَذَلِكَ عَلَى خَلَفِ تَدْخُلِ الْجَيْشِ فِي ٢٥ يَانِيَرِ ٢٠١١ الَّذِي جَاءَ لِيُحْمِيَ إِجْمَاعًا شَعْبِيًّا غَيْرَ مُشْكُوكٍ فِيهِ، عَرَّبَتْ عَنِ الْجَمَاهِيرِ الَّتِي خَرَجَتْ مُعْلَنَةً رَفِضَهَا نَظَامًا

من دون تحفظٍ، أَنْ تَكُونَ فِي خَدْمَةِ شَعْبِهَا، وَأَنْ تَمْكُنَ لِإِرَادَتِهِ الْحَرَةِ كَيْ يَقُرِّرَ مَا يَرِيَ؛ لَأَنَّ إِرَادَتِهِ هِيَ الْحِكْمَةُ الْجَمَاعِيَّةُ لِعَلَاقَتِهِ بِنَفْسِهِ وَمَحِيطَهِ وَعَالَمِهِ وَعَصْرِهِ، وَأَنَّ الْقَوَافِلَ الْمُسْلَحَةَ عُرِفَتْ بِأَنَّهَا تَحْتَ أَمْرِ الشَّعْبِ، وَأَنَّهَا مَتَّكِدَةٌ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهَا تَصْرِفَتْ عَلَى هَذَا الْأَسَاسِ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ آمِرَةٌ لَهُ، بَلْ هِيَ فِي خَدْمَتِهِ، وَلَيْسَتْ بَعِيْدَةً عَنْهُ، وَأَنَّهَا تَتَلَقَّى مِنْهُ وَلَا تُمْلَى عَلَيْهِ. وَفِي كُلِّ الْأَحْوَالِ فَإِنَّهَا ظَلَّتْ مُلِتَّزِمَةً مَا عَدَّتْهُ شَرِيعَةُ الصِّنْدُوقِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ أَخْذَتْ تَحْرُكًا يُبَدِّي تَعَارِضًا وَأَسَاسًا هَذِهِ الشَّرِيعَةِ وَأَصْلَاهَا؛ لَأَنَّ أَسَاسَهُ شَرِيعَةُ وَأَصْلَاهَا أَنَّهَا تَكُونُ فِي يَدِ الْشَّعْبِ وَحْدَهُ، فَهُوَ الَّذِي يَمْلِكُ أَنْ يَعْطِيهَا، وَيَمْلِكُ أَيْضًا أَنْ يَرْجِعَ الْطَّرَفَ الَّذِي أَعْطَاهُ إِلَيْهَا، وَيَمْلِكُ أَنْ يَسْتَرْجِعَهَا مِنْهُ إِذَا تَجَلَّتْ إِرَادَتِهِ؛ عَلَى نَحْوِ لَا يَقْبِلُ شَهَيْهِ وَلَا شَكَّاً. وَدَعَا السِّيِّسيُّ فِي كَلْمَتَهُ إِلَى الْبَعْدِ عَنِ الْعَنْفِ وَالصَّدَامِ وَأَكَّدَ حَقَّ الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ لِلْجَمِيعِ مِنْ دُونِ اسْتِثْنَاءِ.

وَبَعْدَ ذَلِكَ بِأَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ، وَفِي سِيَاقِ الْمَسَاعِيِّ الرَّامِيَّةِ إِلَى نَفْيِ صَفَةِ الْانْقَلَابِ الْعَسْكَرِيِّ عَمَّا جَرِيَ، وَنَفَيَ أَيَّ مَطَامِعَ عَنِ الْجَيْشِ وَقِيَادَتِهِ فِي السُّلْطَةِ وَالْحُكْمِ، خَرَجَ الْمُتَحَدِّثُ بِاسْمِ الْقَوَافِلَ الْمُسْلَحَةِ نَافِيًّا مَا قِيلَ إِنَّهُ شَانِعَاتٌ عَنِ نِيَّةِ الْفَرِيقِ السِّيَاسِيِّ التَّرْشِحِ لِرَئَاسَةِ الْجَمْهُورِيَّةِ. وَيَبْدُو أَنَّ الْجَيْشَ قَدْ سَعَى، بِالْتَّوَازِيِّ، إِلَى إِيْجَادِ رَأْيِ مَحْلِيٍّ وَدُولِيٍّ مُؤَيَّدٍ لَهُ، أَوْ عَلَى الأَقْلَمِ مُتَفَهِّمٍ مَا جَرِيَ يَوْمَ التَّالِثِ مِنْ يُولِيُو، مِنْ خَلَالِ الْاسْتِعَانَةِ بِشَرْكَاتِ دُولِيَّةِ مُتَخَصِّصَةٍ، كَمَا أُورَدَتْ بَعْضُ وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ الْعَالَمِيَّةِ، أَوْ عَبْرِ الْاسْتِعَانَةِ بِدَوَافِرِ وَفَعَالِيَّاتِ شَعْبِيَّةِ مَدْنِيَّةِ مَصْرِيَّةِ، دَاخِلِ مَصْرِ وَخَارِجَهَا، لَا تَكُفُّ عَنِ الدَّافَعِ عَنِ الْجَيْشِ وَمَا جَرِيَ فِي التَّالِثِ مِنْ يُولِيُو، وَمَحَاوِلَةٌ تَأْكِيدُ أَنَّهُ ثُورَةٌ شَعْبِيَّةٌ ثَانِيَّةٌ وَلَيْسَ انْقَلَابًا عَسْكَرِيًّا. وَفِي هَذِهِ السِّيَاقِ، قَامَتِ الْجَالِيَّةُ الْمَصْرِيَّةُ فِي الْوَلَيَّاتِ الْمُتَحَدَّةِ بَعْدَ تَظَاهِرَاتِ حَادِشَةٍ، فِي عَدَّةِ وَلَيَّاتٍ، لِتَأْكِيدُ أَنَّ مَا شَهَدَهُ مَصْرُ ثُورَةٌ شَعْبِيَّةٌ، وَلَيْسَ انْقَلَابًا عَسْكَرِيًّا.

وَبَيْنَ الثُّورَةِ وَالْانْقَلَابِ رِهَا لَا نَبَالِغُ إِذَا مَا زَعَمْنَا أَنَّ الْجَيْشَ الْمَصْرِيَّ قَدْ حَقَّقَ فَائِدَةً لَا يَسْتَهِنُ بِهَا مِنْ ثُورَةِ يَانِيَرِ ٢٠١١، فَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يَحْظِي بِوَضْعٍ مَمِيَّزٍ مِنْ نَوَافِحِ شَتَّى، إِبَانَ حُكْمِ مَبَارِكِ وَمِنْ سِبَقِهِ مِنْ رَؤْسَاءِ ذُوِّيِّ خَلْفَيَاتِ عَسْكَرِيَّةٍ، بِالنَّظَرِ إِلَى اعْتِبارَاتِ عَدِيدَةٍ؛ مِنْهَا انتِمَاءُ الرَّئِيسِ أَوِّلَ الْقَائِدِ الْأَعْلَى إِلَى الْمَؤْسِسَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ، وَحَرْصِهِ عَلَى اسْتِبْقاءِ وَلَائِهَا وَدَعْمِهَا لَهُ وَلِنَظَامِهِ، تَمْكُنَ الْجَيْشِ مِنِ الاحْفَاظِ بِخَصْصِيَّتِهِ وَاسْتِقلَالِيَّتِهِ فِي كَافَةِ شَوَّونِهِ، بَلْ إِنَّهُ تَمْكُنَ أَيْضًا مِنْ تَقْيِينِ هَذِهِ الْوَضْعِ، مِنِ النَّاحِيَّةِ التَّشْرِيعِيَّةِ، فِي الدَّسْتُورِ الْجَدِيدِ. وَقَدْ سَاعَدَ عَلَى ذَلِكَ دُورُ الْجَيْشِ الْتَّارِيَخِيِّ فِي الثُّورَةِ بِانْحِيَازِهِ إِلَيْهَا، وَنَجَاحِهِ فِي الإِشْرَافِ عَلَى الْاِنتِخَابَاتِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ وَالرَّئَاسِيَّةِ الْأَكْثَرِ نَزَاهَةً فِي التَّارِيخِ

الحرية". وتحت وطأة هذا الضغط الشعبي، الذي عدّه عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة في حينها "إرادةً شعبيةً"، جرت إطاحة اللواء نجيب من رئاسة الجمهورية، فأُقصي نهائياً من المشهد السياسي، بل إن إقصاءه كان من الحياة العامة أيضاً.

وأما ثانيتهم، فكانت في تركيا إبان الانقلاب العسكري الذي جرى في ٢٧ أيار/ مايو من عام ١٩٦٠، حينما أطاح الجنرال جمال جوسيل حكومة عدنان مenderis المنتخبة وأعدهم. فقد سبقت الانقلاب المذكور تظاهرات شعبية حاشدة ضدّ الحكومة، وبخاصة في الجامعات التركية. وقد اتّخذ منها الانقلابيون ذريعةً لانقلابهم على حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً. وما زالت تركيا تختلف إلى هذا اليوم بهذا التاريخ، عادةً إياها "عيد الثورة"، على الرغم من أنَّ أردوغان قد كرم مenderis وأطلق اسمه على مطار بمدينة أزمير.

وربما لا يدرك كثيرون أنَّ الانقلاب العسكري هو أحد أنماط التدخل العسكري للجيوش في العملية السياسية أو أشكاله التي من بينها، بالطبع، بل من صميمها الانقلاب العسكري؛ بمعناه الكلاسيكي المتمثل بتحريك عناصر عسكرية، وإطاحة رئيس مدني منتخب بقوة السلاح، والاستيلاء على السلطة، واتخاذ حزمة الإجراءات المعروفة في هذا السياق يتضمنها البيان رقم واحد؛ مثل وقف العمل بالدستور، وحل الأحزاب وغيرها.

وربما يقتضي الوصف العلمي الدقيق لما جرى، يوم الثالث من يوليو، الوقوف على أنماط تدخل الجيوش في السياسة، من أجل حماية الشرعية، أو القيام بمهامات بوليسية لحفظ الأمن، أو ممارسة ضغوط على السلطة المدنية وإجبارها على تبني سياسات بعينها، أو الحصول على امتيازات للجيش والحفاظ على وحدته، أو الانقلاب على السلطة المنتخبة للاستيلاء على السلطة. كما يستوجب الأمر أيضاً إعادة النظر في مفهوم الانقلاب العسكري والتبحر في نظريات العلاقات المدنية العسكرية وما تعلق بها من مراجعات وتطورات خلال السنوات القليلة المنقضية، هذا علاوةً على دراسة ظاهرة غاية في الأهمية بهذا الخصوص؛ وهي إلحاح الشعوب - بما فيها القوى السياسية المدنية - في تدخل الجيش في العملية السياسية بالتزامن مع تنامي دور الجماهير في توجيه التفاعلات السياسية مؤخراً، على نحو لافت للنظر، عبر ما بات يعرف في علم الاجتماع السياسي بـ"سياسات الشارع".

وإلى حين بلوغ تلك المغامرة المنهجية المعقّدة نهايّتها، يمكننا القول، إذا ما جاز لنا الاجتهداد، إنَّ ما قام به الجيش يوم الثالث من يوليو، قد يُصنّف على أنه ضربٌ من ضروب التدخل العسكري في صراع سياسي مدني. وقد انقسمت التقديرات حول هذا التدخل العسكري؛ إذ رأى

أفسد البلاد والعباد طوال ما يربو على عقود ثلاثة خلت، كما أنَّ ذلك لم يتأتَّ إلا بعد ثمانية عشر يوماً من اندلاع الثورة، فيما لم تمض سوى ساعات معدودات على اندلاع التظاهرات المناهضة للرئيس مرسى، المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، حتى بادر الجيش وتدخل لإسقاط الرئيس المنتخب.

ولعل أصحاب هذا الرأي يستشهدون بحادثتين تاريخيتين تدخلت فيهما الجيوش في أحوال مشابهة، وأجمعت أغلبية الآراء على أنها انقلابان عسكريان؛ فقد كانت أولاهما في مصر عام ١٩٥٤، حينما استناد الرئيس السابق جمال عبد الناصر ورفاقه بمجلس قيادة الثورة إلى مسُوغٍ سياسي وأخلاقي مشابه لإطاحة اللواء نجيب الذي كان أول رئيس للجمهورية المصرية الأولى؛ فأنذرَ اصطبغت حشود جماهيرية عريضة تناهض الرئيس الشرعي وتدعم توجهات جناح الصقور بمجلس قيادة الثورة، وهو الأمر الذي اعتبره هذا الطرف "إرادة شعبية"، وجرت على إثره عملية إطاحة اللواء نجيب.

”
وربما يقتضي الوصف العلمي الدقيق لما جرى، يوم الثالث من يوليو، الوقوف على أنماط تدخل الجيوش في السياسة، من أجل حماية الشرعية، أو القيام بمهامات بوليسية لحفظ الأمن، أو ممارسة ضغوط على السلطة المدنية واجبارها على تبني سياسات بعينها، أو الحصول على امتيازات للجيش والحفاظ على وحدته، أو الانقلاب على السلطة المنتخبة للاستيلاء على السلطة
”
للستيلاء على السلطة

فلقد هرعت الإذاعة المصرية وقتذاك إلى بثِّ بيانات صادرة عن النقابات العمالية تعلن فيها الاعتصام والإضراب عن الطعام والعمل حتى تتحقق حزمة مطالب؛ أولها عدم السماح بقيام الأحزاب، واستمرار مجلس قيادة الثورة في مباشرة سلطاته إلى حين إجلاء المستعمر، وتشكيل هيئةٍ مثل النقابات والروابط والاتحادات والجمعيات والمنظمات تساند مجلس قيادة الثورة، وتعرض عليه قراراتها قبل إصدارها، وآخرها عدم الدخول في معارك انتخابية. وفي الآن نفسه، يوم ٢٨ آذار/ مارس ١٩٥٤، سُرِّت حول البرمان والقصر الجمهوري ومجلس الدولة أغرب تظاهرات في التاريخ تُطلق هتافات من قبيل "لا أحزاب ولا برمان"، و"تسقط الديموقراطية.. تسقط

القوات المسلحة للسلطات المدنية، حتى بدأت تلوح في الأفق طروحات علمية رصينة تتوجّي نقد هذه الآراء والنظريات.

ففي عام ١٩٦٠، اتخد جانووبيتز مساراً مختلفاً بزعمه أن الكفاءة العسكرية للجيوش لا يمكن بأي حال أن تُعزل عن الحياة المدنية. وفي السياق نفسه، ذهب كل من بنجت إبراهيمسون وسامويل فينر إلى أن الكفاءة العسكرية للجيوش قد تشجّعها على الحكم المستقل، وتزيد من احتمال تدخلها في السياسة، كما أن مشاركة الجيوش في الحياة المدنية - بعد إطاحة أنظمة الاستبداد - سواء كانت بتسيير الأحوال الديمocrطية أو بإعادة بناء الدول، قد تخلق صعوبات في أحوال معينة. تضطر الجيش إلى الخروج من الحياة السياسية.

ثم إنّ صموئيل فينر يذهب إلى أبعد من ذلك، حينما يطالب بضرورة استثناء الدول النامية غير الديموقراطية من طرح هننتغتون الخاص بابعاد الجيش إبعاداً كلياً عن السياسة، بناءً على خصوصية أوضاع الجيوش وأدوارها في مثل هذه الدول على الصعيدين التنموي والسياسي. فقد عمد فينر إلى التمييز بين أدوار الجيوش في الدول الديموقراطية المتقدمة، وأدوار مثيلاتها في الدول النامية غير الديموقراطية؛ ففي الأولى، لا تكون الشعوب في حاجة إلى تدخل الجيوش لأنّ مؤسسات الدولة ونخبها المدنية وإدارتها ليست في حاجة إلى ذلك، على خلاف أوضاع الدول غير الديموقراطية التي يفسح ضعف النّخب المدنية وعجز إدارة الدولة عن تحقيق التنمية وبلغ الديموقراطية، المجال أمام تدخل الجيوش التي غالباً ما يكون لها دور حيوي في تحرير تلك البلدان من نير الاستعمار، ثم في إعادة بناء هذه الدول على مختلف الأصعدة.

وعلى الدرب نفسه، سار الباحث الأميركي أوزيان فارول، الذي تقدّم في مؤتمر كلية نيويورك للقانون مطلع العام الجاري بطرح علمي بشأن الدور الدستوري للجيوش. وقد حاول من خلاله نقد نظرية هن廷غتون ومن ساروا في راحباه، لافتًا النظر إلى أنه على خلاف التدخلات العسكرية الدامية التي أُلقت بظلالها على دول عديدة في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا خلال النصف الثاني من القرن المنصرم، والتي أسفرت في أغلبها عن إنشاء دكتاتوريات عسكرية، وتقويض البداليات الجنينية للديمقراطية، فإنّ الجيوش الوطنية المتماسكة والموحّدة التي تؤمن قيادتها بالديمقراطية، يمكن أن تضطلع بدور الحارس، أو الضامن، لعملية الانتقال الديمقراطي في الدول التي تعاني وهنًا في النخب المدنية العاجزة عن التوافق وتحقيق الديمقراطية في بلدان ظلت تعاني الاستبداد فتراتٍ طويلةً، في حين لا تبدو القوى المدنية بها مهيأةً للاضطلاع بهذه المهمة. بسبب تجريف التربية

بعضهم أنه لم يبلغ حد الانقلاب العسكري المتكامل الأركان بمعناه الكلاسيكي، لأنَّ الجيش قد تحرَّك استجابة لراداة شعبية، وأطاح رئيساً مدنياً منتخبًا ديمقراطياً، لكنه لم يستحوذ على السلطة على إثر ذلك، بل أسندتها إلى قوَّى سياسية مدنية ضمن خريطة طريق ذات جدول زمني واضح يمهد السبيل لدوران عجلة الديمقراطية. في حينرأى بعضهم الآخر أنَّ ما جرى هو انقلاب عسكري كامل الأوصاف على حد قول السيناتور الأميركي جون ماكين: "إذا كانت تصحِّ كالبطة وقشِي كالبطة فهي بطة"، ووصف آخرون ما جرى بأنه انقلاب مخطَّط له، دالٌ على نجاح الدولة العميقية في قلب الوضع ملصحتها.

ومن الأهمية بمكان في هذا السياق ألا نغفل عن أنَّ التظاهرات الشعبية الداعية إلى تدخل الجيش طالما شَكَلت مظلةً شرعيةً حرص الجيش على استحضارها من أجل تبرير تدخله في العملية السياسية وإضفاء الشرعية عليه، والنأي به عن شبهات الانقلاب العسكري، على نحو ما بدا جليًّا في تحركاته الكبري الثلاثة: يوليول ١٩٥٢، ويناير ٢٠١١، ويووليول ٢٠١٣؛ فعلى خلاف تدخل الجيش في يناير ٢٠١١، عانت حركة الجيش المباركة سنة ١٩٥٢ كثيًّرًا في بادئ أمرها، حينما لم تحظَ بمشاركةٍ وتأييدٍ شعبيَّين كافيين، حتى أنَّ عبد الناصر نفسه أعرب فيكتيب "فلسفة الثورة" الذي صاغه هيكل، عن خيبة أمله من جراء غياب التأييد الشعبي الجارف لحركة الضباط الأحرار. وإلى درجة ما، ظلَّ تدخل الجيش في يوليول ٢٠١٣ مشوًّياً بعدم الشرعية، مع وجود حراك شعبي رافضٍ له، عادًا إيهًا انقلابًا عسكريًّا، غير مُكترت للاعتراض في المليادين ومواجهات تحديات جمُّة، ما يربو على شهر كامل، مطالبًا بعودة الرئيس "الشرعى" المعزول.

الجيوش ضامنة للديمقراطية

من زاوية أخرى، شهد علم السياسة تطوراً لافتاً في ما يتصل بعلاقة الجيوش بالسياسة ضمن ما يُعرف بالعلاقات المدنية العسكرية؛ فلم تكد تمضي سنوات معدودات على نظرية هننتغتون الشهيرة التي أوردها في كتابه: "العسكري والدولة" الصادر عام ١٩٥٧، والتي تؤكد ضرورة إبعاد الجيوش عن السياسة، والإبقاء على مهنيتها وحرفيتها وتبعيتها للسلطة المدنية المنتخبة حمايةً للديمقراطية وصوناً لكتفاهة الجيوش، كما هو الشأن بالنسبة إلى آراء جوناثان تورلي الذي يذهب إلى أنَّ الجيش يتناقض والأنظمة الدستورية، ثمَّ روبرت داهل، الذي يرى أنَّ "السيطرة على قرارات الحكومة المتعلقة بالسياسة العامة مخولة - دستورياً - للمنتخبين المسؤولية". وهذا الأمر يقتضي إخضاع

ولنا في التجربة التركية منذ أتاتورك إلى عام ٢٠٠٣ عبرة وعظة؛ إذ جعل الجيش مضطلاً بحماية الجمهورية والعلمانية، فاتخذ ذلك ذريعةً لتدخلات عسكرية دائمة في العملية السياسية، تخلّتها أربعة انقلابات مدوّية، معطلةٌ للمسيرة الديمقراتية والدولة المدنية.

جيش غير انقلابي

منذ حركة الضباط الأحرار في يوليو ١٩٥٢ والنقاش مستمرٌ بشأن المسؤول المتعلق بهذه الحركة: أهي ثورة أم انقلاب عسكري؟ ويشأن طبيعة الجيش المصري الذي وصفه الكثيرون بأنه ليس جيشاً انقلابياً؛ ففي غالبية تحركاته تجاه الداخل، كان الجيش المصري يحظى بخطاء شعبي، مدعوماً بحركة جماهيرية وطنية واسعة؛ ففي عام ١٩٢٩ تلقى محمد نجيب الذي كان أول ضابط في الجيش المصري يحصل على لسانس الحقوق عام ١٩٢٧، درساً باللغة الأهمية والدلالة من مصطفى النحاس باشا في ما يخص إبعاد الجيش من الاشتغال بالسياسة، فحينما أصدر الملك فؤاد قراراً يوجب حلّ البريطان وقتذاك، بذريةٍ أنَّ أغلبية أعضائه كانوا من حزب الوفد الذي كان دائم الاصطدام بملكه، تخَّفَ محمد نجيب في ملابس خادمٍ نوبيٍّ، وتسلَّل إلى منزل النحاس باشا، وعرض عليه تدخل الجيش لإجبار الملك على احترام رأي الشعب، لكنَّ كانت المفارقة أنَّ رفض النحاس هذا العرض المُلْغِي وقال له: "أنا أفضل أن يكون الجيش بعيداً من السياسة، وأن تكون الأمة هي مصدر السلطات".

وقد كان ذلك درساً غالياً تعلَّمَ من خلاله نجيب الكثير في ما يتعلق بضرورة الفصل بين السلطات واحترام الحياة النيابية الديمقراتية، وهو الدرس الذي عمد إلى تطبيقه بعد ذلك إبان أزمة عام ١٩٤٥. فحينما أطاحه عبد الناصر من رئاسة الجمهورية، اندلعت تظاهرات شعبية حاشدة في مصر والسودان على مدى ثلاثة أيام تؤيد نجيب وتطالب بعودته، وكان السودانيون - عسكريين ومدنيين - يهتفون: "لا وحدة مع مصر بدون نجيب"، فيما كان المصريون يهتفون: "لا ثورة بدون نجيب"، كما رفض ذلك أيضًا سلاح الفرسان بقيادة خالد محي الدين الذي كان ينحاز إلى خيار الديمقراتية وعودة الجيش إلى ثكناته، وكان يُنادي تعاطفًا مع الرئيس محمد نجيب. ولقد هدَّد بمنازعة عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة، واقتصر أنصار نجيب من الضباط الذين تواجدوا على منزله، بزعماء قائد حرسه في الجيش وقائد حامية القاهرة، أن يتخلّوا لحُسْن الموقف بالقوة لصلحته ومصلحة عودة الديمقراتية، لكنَّ نجيب رفض ذلك مخافةً نشوب

السياسية عقوداً طويلاً، إضافةً إلى وقوعها في براثن صراع المصالح والنزاعات الإثنية والسياسية في ما بينها، وهنها يمكن للجيش أن يقوم بدور الحكم بين القوى السياسية فيقود عملية ناجحة للتحول الديمقراتي، على غرار ما جرى في دول مثل تركيا والبرتغال عامي ١٩٦٠ و١٩٧٤. وعدَّ فارول الجيش المصري مؤهلاً بقوه للاضطلاع بهذا الدور في مرحلة ما بعد مبارك، ورأى أنَّ في وسعه أن يقدِّم نموذجاً ملِهِما في هذا المضمار؛ إذ إنه اضطلاع بدور الحكم بين القوى السياسية المتنافسة، وأشرف على انتخابات نزيهة، وسلم السلطة إلى أول رئيس مدني منتخب ديمقراتياً.

غير أنَّ فارول قد وضع شروطاً لاضطلاع الجيش بهذا الدور الدستوري صوب الديمقراتية، بعد إطاحة النظم الديكتاتورية، من أبرزها: أن يكون الجيش وطنياً ومتراصطاً ومتماسقاً، خاضعاً لقيادة موحدة، وأن توافر لدى قيادته الرغبة في القيام بدور دستوري لدعم التحول الديمقراتي، ووجود مساحة معقولة من الثقة بين الجيش والقوى المدنية، وضمان حماية مصالح الجيش، وأن تكون تحركات الجيش في هذا الصدد مدعوماً من قوى ديمقراتية خارجية، وأن تكون القوى المدنية متصارعةً وغير قادرة على التوافق وغير مؤهلة لتحقيق التحول الديمقراتي وحدها.

وفي السياق نفسه، يذهب بعض الخبراء إلى إمكانية النص على العهد على الديمقراتية، في دساتير الدول غير الديمقراتية، أو الدول التي لم تُرَسِّخ فيها الدعائم الديمقراتية بالقدر الكافي، إلى ضرورة إعطاء القوات المسلحة دوراً مشروطاً ومحدداً في العملية السياسية، يجعلها قوَّةً دافعةً في اتجاه الديمقراتية، وضامنةً لها أو حاميةً؛ بحيث يُسمح لها بالتدخل من أجل تهيئة الأجواء لاقرارها، ثمَّ القيام بدور الحاضن الذي يقوم على حمايتها حتى تنجذب وتكتمل وتتجذر قيمها ومبادئها. ويستشهد أصحاب هذا الرأي بتجارب دول عديدة؛ كالفلبين وكوريا الجنوبية وإندونيسيا إبان ثمانينيات القرن الماضي حينما انحاز الجيش إلى جموع الشعب الثائرة ضدَّ أنظمتها القمعية الديكتاتورية، وسهلَ مهمةً إزاحتها من دون الحلول مكانها، فكان ذلك إيداعاً بحقبة جديدة رُسِّخت فيها مفاهيم الحكم الديمقراتي ومعالم الدولة المدنية.

غير أنَّ هذا الطرح يستوجب وضع معايير موضوعية واضحة وشروطاً صارمةً لتدخل الجيش من أجل تمهيد السبيل للديمقراتية، بحيث يُحدَّد توقيته ونوعه ومستواه ومدّاه الزمني باستتاب الديمقراتية واستقرار ركائزها، وتُوضع له ضوابط دستورية صارمة تحول دون هيمنة العسكريين على الحكم، وتُكبح جماح بعض القيادات العسكرية عن التدخل في العملية السياسية لاحقاً بأي طريقة كانت.

قُوَّز / يوليو ٢٠١٣، تفوييًّا له يمكّنه من التعامل مع ما سمّاه "العنف والإرهاب المحتملين". غير أنَّ تلك الدعوة أثارت تساؤلات عديدة في ما يتعلّق بمخاذهها وتوقيتها ودلالاتها؛ فهل كانت تطوي بين ثنياها نُذر حرب أهلية، أو إشاراتٍ لاقصاء فصيل وطني، أو تقسيم الشعب إلى مواطنين شرفاء وصالحين وآخرين إرهابيين مطعون في وطنيتهم؟ وهل ينزلق الجيش المصري إلى استخدام القوة ضدّ مواطنين مصريين، أيًّا كان انتماؤهم السياسي أو موقفهم من قيادة الجيش والسلطة المدنية الانتقالية بعد إطاحة الرئيس مرسى؟ ثم إنَّ تلك الدعوة أثارت جدلاً بشأن مستقبل المصالحة الوطنية، وكذا الأمر بالنسبة إلى مصير علاقة الجيش بمجموع الشعب المصري في ظل دعاوى العنف والعنف المضاد التي يبدو أنَّ الجيش ليس بمنأى عنها.

وبالتوازي مع حالة الارتباك الشديد التي مُحَكَّمت عنها الدعوة بين صنوف مختلف القوى السياسية المصرية، بما فيها تلك المناهضة للرئيس المعزول وتيارات الإسلام السياسي من جراء المخاوف من تهديد السلم الاجتماعي، وزيادة وتيرة الانقسام والاستقطاب السياسيين، أو الزج بالبلاد في أتون حرب أهلية، أسفرت دعوة الفريق السياسي عن قلقٍ دولي بالغ. فلم تتردد دوائر رسمية وشعبية غريبة في التعبير عنه. وتتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ دعوة الفريق السياسي بشأن عزم الجيش على عدم التراجع عن خريطة الطريق التي أعلنتها يوم الثالث من يوليو، وعدم عودة عقارب الساعة إلى الوراء، وإيصاد الأبواب أمام عودة الرئيس مرسى مرّة أخرى، قد وضعت طرفي الأزمة على حافة الهاوية، وحملت أطرافاً دوليةً مهمّة التدخل والواسطة كالاتحاد الأوروبي؛ وذلك لأنَّ كاثرين أشتون، ممثّلة السياسة الخارجية العليا، ترددت على مصر أكثر من مرة في شهر واحد للتتوسيط بين الفرقاء، وطرح مبادرات وحلول سلمية تُجنب الجميع أيًّا عُنْفٍ أو صدامٍ من دون أن تنجح أيًّا منها حتى الآن.

وتبقى الإشارة أخيراً إلى أنَّ ما يجري الآن في مصر يؤكّد، بما لا يدع مجالاً للشك، أنَّ الدور السياسي المفْنَن للجيش المصري آخذ في الصعود؛ وليس ذلك لأنَّه سيكون من الصعب استبعاد الجيش من الساحة السياسية بعد أن وضع حدودها ومعاملتها وقواعدها فحسب، بل إنَّ ذلك يرجع أيضاً إلى استمرار ضعف التّعبّب السياسي المدنية، وإلى تنامي الطلب الشعبي لتدخل الجيش في العملية السياسية. وإذا ما انتهت الأزمة السياسية الراهنة بعودة تيارات الإسلام السياسي إلى الساحة السياسية مرّة أخرى، بصيغة أو بأخرى، فإنَّ ذلك سوف يحثُ بعض القوى العلمانية والمدنية على المطالبة بإبقاء الجيش في قلب المشهد السياسي، ليكون بمثابة حائط صدٍّ في مواجهة تيارات الإسلام السياسي أو موازنتها.

صراع داخل الجيش، كما أبى إعادة الديموقراطية عبر انقلاب عسكري. غير أنَّ هذه الضغوط الهائلة أجبرت عبد الناصر على التراجع وإعادة نجيب، بعد أن أضحت البلاد على شفا حرب أهلية؛ إذ سارع مجلس قيادة الثورة إلى تدارك الموقف ونزع فتيل الأزمة بإصدار بيانٍ، مساء يوم ٢٧ شباط / فبراير عام ١٩٥٤، يعلن فيه عودة اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيساً للجمهورية.

ولقد جسَّد الجيش المصري نموذجاً لافتاً من بين أربعة نماذج فريدة في تاريخنا العربي المعاصر، إذ قام قادة عسكريون بانقلابات عسكرية، فحقّقوا سبقاً تاريخياً لأنهم سلّمو السلطة إلى المدنيين، خلال الفترة الانتقالية. وكان أولَ هذه النماذج، انقلاب العقيد سامي الحناوي في سوريا، في أغسطس عام ١٩٤٩، على حسني الزعيم الذي كان قد انقلب على الرئيس المنتخب ديموقراطياً شكري القوتلي قبل ما يزيد على أربعة أشهر، وبعد يومين فقط، سلّم الحناوي الحكم رسمياً إلى الرئيس السابق هاشم الأتاسي، ثم أعلن أنَّ مهمته الوطنية قد انتهت، وأنه سيعود إلى الجيش.

وتجسد المشير عبد الرحمن سوار الذهب في السودان النموذج الثاني، حينما قام بانقلاب على جعفر النميري عام ١٩٨٥، وترأس مجلساً انتقالياً مدة سنة، ثم سلّم مقاليد السلطة إلى الحكومة الجديدة المنتخبة برئاسة الصادق المهدى، وبعدها اعتزل العمل السياسي والعسكري. وثالث النماذج، كان من نصيب العقيد إعل ولد محمد فال، رئيس المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية الذي قاد انقلاباً عسكرياً أبيض في موريتانيا، عام ٢٠٠٣، أطاح خلاله الرئيس معاوية ولد سيدى أحمد الطابع، لكنه بعد فترة انتقالية استمرت عامين، سلّم السلطة إلى الحكومة المدنية المنتخبة، واعتزل بعدها الحياة السياسية. أما النموذج الرابع، فقد جسَّد الجيش المصري إبان ثورة يناير ٢٠١١، إذ إنه انحاز إلى الإرادة الشعبية، ونزع الشرعية عن مبارك، وأدار البلاد فترةً انتقاليةً مدتها ثمانية عشر شهراً، بعد أن أوكل مبارك السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة عند تنحيه في ١١ شباط / فبراير ٢٠١١. وقد أُوقف الجيش المصري بوعده وأجرى انتخاباتٍ بريطانيةً ورئاسيةً واستفتاءاتٍ شعبيةً على تعديلات دستورية كانت جميعها الأكثر نزاهةً، تقريباً، في تاريخ مصر، ثم سلّم السلطة إلى أول رئيس مدني منتخب في نهاية حزيران / يونيو من عام ٢٠١٢.

الجيش المصري بعد ٣ يونيو

لقد كانت دعوة الفريق السياسي إلى من وصفهم بالشرفاء والنبلاء من أبناء الشعب للاحتشاد يوم الجمعة الموافق لـ ٢٦ من شهر